الفصل الثاني

نحو علم اجتماع لحقوق الإنسان

يركز هذا الفصل على تطور التفكير الاجتماعي فيما يتعلق بالأسباب التالية ، أولا : أن الخطاب القانوني ، و الأخلاقي فيما بعد ، قد أتخذ شكل نظام متزايد التناسق لحقوق الإنسان خلال فترة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية و الفصل التالي يستخدم تلك الأفكار الاجتماعية للتدبر عن قرب فيما بعد قطاعا خاصا ذا علاقة بالقصة الأكبر التي نسردها في هذا الفصل ، و بالتحديد ذلك الذي يهتم بكيفية إبراز بعض حقوق معينة من بين المنظومة الأكبر للحقوق على أنها حقوق طبيعية و بهذا الأسلوب أصبحت في مركز القلب من النظام كله .

إن النظرة التحليلية لهذه الفصول مزدوجة الاتجاه ، الأول — واضح بذاته — و يستهدف تقديم التوجه البحثي الذي يلتزمه علماء الاجتماع في دراسة حقوق الإنسان ، و الآخر — ربما يكون أقل وضوحا - يستهدف إيضاح خصوصية و تعقيد مجموعة العلاقات الاجتماعية — من البداية — و أن كلا من الفكرة العامة للحقوق و ما يعتبر بوجه عام بؤرة الحقوق المدنية كانا جزءا من كل أثناء ظهورهما — و النقطة الأخيرة سيكون لها بصمات مميزة على الاتجاه الذي سأتخذه في الفصول التالية نحو مسألة العالمية — أو — فلنقل — مسيرة حقوق الإنسان اليوم .

قبل أن يستطيع المرء الحديث عن أي شيء في آية ثقافة كإرهاص لبنائنا الخاص بحقوق الإنسان ،يجب على الثقافة أن تنتج مفهوما للأشخاص كأفراد و / أو كأعضاء في الجماعات ، و الدولة ، و أن تنتج نظاما قانونيا قادرا على فرض آية حدود أو متطلبات قابلة للتطبيق (جالتونج ١٩٩٤) . و برغم أنها دون شك لم تكن الثقافة الأولى التي وجد بها مفهوم

للفرد كشخص أو كعضو في مجموعة معترف بها ، أو دولة و نظام قانوني فعال ، إلا أنه كان واضحا في الغرب على الأقل ، أن الثقافة الأكثر تأثيرا هي ثقافة روما ٠ فما نسميه الآن — ربما بكثير من الترخص — " القانون الروماني " يعترف بالأفراد لدرجة إنه يمكنهم من حفظ و حماية أنصبتهم من الاهتمامات المتبادلة و الأشياء المتقابلة التي يملكونها و يمكن مبادلتها (جلن ٢٠٠٠ ص ١١٩ — ١٢٠) و ذلك الأسلوب الذي من خلاله تحققت مثل تلك التنظيمات ، لم يشمل بنية خاصة بالحقوق ، طالما لم تتشكل الاهتمامات في هذا المجال كاستحقاقات فردية " أحادية الجانب "بعد ٠ (مرجع سابق ص ١٣٠) و تشكيلها و تقريرها أو كلا — على آية حال — للخبراء قضاة و محامين (iudices and praetors) في روما ، الذين كلفوا بالأداء بصورة عقلية ، و كانت قراراتهم تسجل على إطلاقها كنظام لائحي للأوامر و التعليمات" codex " مثل " خلاصة جو ستنيان " أ (مرجع سابق ص ١١٨ — ١٢٠) — و من خلال بقاء هذه القوانين - - و بالطبع استخدامها في إطار القانون الكنسي المسيحي — بشكل غير عمدي (بيرمان ١٩٩٤) توفرت ملامح قانونية لحياة مجتمعية مثالية و متكافلة لفترة طويلة بعد أن اختفى الموضوع الحقيقي — في حين أضحى المجتمع الغربي الأوروبي أكثر لامساواة و أصبح قانونه أكثر فردانية بالتدريج ٠

بهذا المنحى إذن ، و بسبب حفظ العديد من النصوص الرومانية ذات العلاقة بالموضوع — بفضل المكتبات العربية و الأديرة المسيحية — أصبحت الحقوق كاستحقاقات فردية متاحة فنيا و مقبولة اجتماعيا للأجيال التالية في الغرب الأوروبي ، أي أن القانون الروماني بعد ألف سنة من تقنينه قد أتاح للعدالة أن تبدأ تفكيرها في كون الأفراد مطالبون بالحفاظ على اهتماماتهم الفردية الخاصة و حمايتها ، ما داموا في النهاية سيظلون أجزاءا من كل أكبر كجماعة متكافلة و من ثم متبادلة الاعتماد ٠ و من المفهوم أن

ذلك الكل الأكبر يستقي من القانون الطبيعي منحة الإله ، و أخيرا يستقي من الفكر المنطقي العلماني و المتمثل في شكل مواد و بنود تقاليد القانون المدني أو نصوص القانون العام الأنجلو أمريكي • و قد اتخذت إحدى الخطوات الهامة في تلك العملية شكل انقلاب عجيب ، أن نسقية ذلك القانون الروماني التي نبعت منه " شبيهة بالحياة "(مرجع سابق ص ١١٩) قد سمحت — بالفكرة القائلة بأن الحالة الأصلية للإنسانية كانت فردانية مطلقة ، و ذلك بأنها جعلت من الممكن لبعض دعاة نظرية العقد الاجتماعي ، خاصة ويليام بلاكستون (أنظر ص ٣٧) أن يؤكدوا أن النظام الاجتماعي طالما كان علامة للتطور ، فلابد أن فوضي الحرية قد سبقته و ذلك الانقلاب هو الذي انتقى حقوقا مدنية معينة (للتملك ، و للعمل ، و للتعاقد) مميزا لها كحقوق أولية طبيعية • ومن هنا شرعت مظاهر اللامساواة المتزايدة أبدا التي أثمرتها الرأسمالية البازغة •

و لكن لماذا ؟ و كيف ؟ أن تلك الحقوق المعينة هي التي اختيرت ؟ و لكي أجيب على سؤال لماذا ، سوف أحدد بعضا من الإجابات الأكثر تأثيرا التي يقدمها لنا بعض المنظرين الاجتماعيين • ففي الفصل التالي سوف أجيب عن السؤال كيف ؟ بتطبيق أفكار أولئك المنظرين على تطور حقوق الإنسان في الخطابين القانوني و السياسي " الأمريكي و الإنجليزي " وصولا إلى بداية القرن التاسع عشر هناك إجابة واحدة للسؤال " لماذا ؟ " هي أنها الرأسمالية • و لتبرير ذلك ، فالإجابة تحتاج إلى استخدام كلمات أكثر قليلا ما دامت العلاقة بين نمو الرأسمالية و الأهمية المتزايدة للقانون و بالتالي الحقوق ، كانت واحدة من أهم الشواغل الرئيسية لعلماء الاجتماع التقليديين • و قد كتب ماركس و أنجلز الكثير عن طبيعة القانون — بالرغم أن ذلك لم يكن بكثرة ما كتبوه عن علاقة القانون بالمجتمع الأكبر سواء كان مجتمعا إقطاعيا أم رأسماليا ، (كاين و هنت ١٩٧٩) و من بين العديد من النقاط التي قدماها ، تبدو اثنتان هم الأكثر أهمية ، كانت كلاهما شديدتا العمومية — بما لا

يدعو للدهشة — لذا تطلبتا تدقيقا حرجا و ذا قيمة قبل أي شيء آخر من مثل فهم مكافئ للعلاقة بين نمو الرأسمالية و الدور المتزايد للقانون القابل للاستخلاص من هاتين النقطتين • النقطة الأولى هي أن المؤسسات القانونية كانت عناصر لبنية الدولة ، و لأن الدولة بالنسبة لماركس تعد " مجرد لجنة تنفيذية للبورجوازية " فقد استخدمت المؤسسات القانونية لتحسين مصالحها • و النقطة الثانية أن المفاهيم القانونية كانت مقولات أيدلوجية ، و حيث أن ماركس يرى " أن الأفكار الحاكمة لمجتمع ما في فترة ما هي في كل مرحلة أفكار الطبقة الحاكمة " فإن استخدام تلك المفاهيم أدى بالناس إلى التفكير في سلوكهم و التصرف وفقا لتحسين مصالح البرجوازية مرة أخرى • و أيا من تلك المبادئ لم يتم تطبيقه على القانون بأي صورة نظامية حتى العشرينات " من القرن الفائت " عندما قام العضو الديمقراطي الاشتراكي " و المستشار بعد ذلك " " كارل رينر" بتطبيق أول فكرة في كتابه " مؤسسات القانون الخاص و وظيفتها الاجتماعية " بينما قام ايفيجيني باشوكانيس المفكر البلشفي " الشيوعي " و الضحية المرتقبة لحركة التطهير الستالنية بتطبيق المبدأ الثاني في كتابه " القانون و الماركسية — نظرية عامة "••

رينر: القانون والدولة والإنتاج :

كان محور فكرة رينرأنه بالرغم من أن الأطر الرسمية القانونية ، شاملة الفكرة الرئيسية للحقوق ، كانت مجردة في ذاتها و محايدة ، ألا أن نشرها بواسطة الدولة بأمر البرجوازية يعني أن محتواها يتماشى مع مصالح تلك الطبقة و هكذا فإنه يؤكد أن العنصر الرئيسي لما سيكون قانون البرجوازية قد عكس متطلبات ذلك الشكل المبكر جدا • و الواسع الانتشار للإنتاج السلعي و تحديدا إنتاج السلع الصغيرة و البسيطة • و هو إنتاج مستقل للبيع دون استخدام العمل الأجري و غالبا ما يتم تبسيطه بواسطة مزرعة الأسرة أو ورشة

الصنايعي" الحرفي " ٠ و مع الارتفاع المتتالي للرأسمالية خاصة رأسمالية الصنع ، يؤكد رينر أن هذه العناصر الأساسية قد غيرت من محتوياتها كي ما تلاءم المطالب الجديدة لمنتجي السلع الرأسمالية ٠ و النقاط الرئيسية التي تمت في دراسة رينر بالتحليل الاجتماعي التاريخي موجودة باختصار مفيد في المقتطف التالي من مقدمة " أوتوكان فر وند" للترجمة الإنجليزية لكتاب رينر ٠

[أوقت الملكية — و كانت حينها النظام المركزي للقانون الخاص في إطار نظام الإنتاج السلعي البسيط — بمهام توفير نظام للسلع و جزئيا نظام للسلطة و قد قامت بذلك دون مساعدات أساسية من الأنظمة الأخرى ، و على آية حال فهي لم تكن قادرة على توليد نظام للعمل مهما كان أمامها من زمن ، فالعمل الخارجي كان يستخدم بازدياد بواسطة " الصنايعية — الحرفيين " المستقلين ، و لم يتم تنظيم ذلك بواسطة قانون الملكية نفسه و إنما بواسطة معايير تكميلية ، مأخوذة أولا من قانون وضعته العامة ثم بالتالي من قانون حرية العمل " التوظيف " ، و عند هذه النقطة ، بدأ نظام الإنتاج السلعي البسيط يتصاعد ، كما بدأ معه التحول الوظيفي للقانون الخاص و قانون الملكية بوجه أخص و كان قانون الملكية من الناحية المادية عام ١٩٠٠ هو نفسه ما كان عام ١٦٠٠ ، و لكن ماذا حدث لوظائفه الاجتماعية ؟ هل بقي يوفر نظاما للإنتاج ؟ لا٠٠٠ فالمنتج الآن يعمل في منزل شخص آخر و بأدوات إنسان آخر ، المنتج مازال القابض على المواد الخام ، و وسائل الإنتاج ، و المنتج النهائي ، و لكن كل هذا لم يعد " ملكه " ، فالملكية لم تعد قادرة على التعبير عن النظام السلعي ٠

هل قامت — إذن — بالوفاء بوظيفتها لتنظيم الاستهلاك ؟ لا فالإنسان مازال يشغل البيت الذي عاش فيه ، لكنه يشغله كساكن ، إذ أن الأثاث الذي يحتفظ به و يستخدمه ربما كان مستأجرا بعقد أما الأسرة و المنزل فقد توقف اعتبارهما وحدة استهلاك عالية لفترة طويلة

، و الأطفال أصبحوا يتلقون العلم بالمدارس ، و المرضى يعالجون بالمستشفيات و أما العجزة وغير الأصحاء فيبقون في البيوت ٠

إن الرعاية الشاملة (للأسرة) — ذلك الكون الدقيق الصغير من الأشياء الحقيقية الملموسة و التي كانت تعد الشريحة الاجتماعية الفرعية لمعيار " الملكية " — قد تشرذمت بددا ، لكن المعيار ذاته كان قد اجتاز محنة دمار شريحته الاجتماعية ، و أن الأجزاء الفردية — الأشياء — التي كانت تشكل عناصر وجودها الوظيفي ، قد تم مصادرتها — بالمعنى الماركسي - ، كل شيء٠٠ الأرض و وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية ، كلها مضت لتلقى مصيرها ٠

فالأشياء التي يمتلكها الإنسان لم تعد تتماسك معا بواسطة وظيفتها العامة ، لا شيء يمسكها معا ببعضها إلا حقيقة الملكية ذاتها ، و حتى لو كانت من السلع الخاصة بالمستهلك مثل منزل الإقامة و الحديقة ، و المخصصات و الأثاث ٠٠إلخ ، فهي تخص مالكها ليس فقط بالمعنى القانوني و لكن بالمعنى الوظيفي كذلك ، و مع ذلك فغالبية هذه الأشياء المملوكة بشكل خاص ليس لها علاقة راسخة مع المالك على الإطلاق ٠ إذ تصادف أنها تخصه قانونا و هي سوف تؤدي وظيفتها تلك تماما لو كانت تخص إنسانا آخر ٠ و من وجهة نظره فإن الهدف الوحيد لها هو أن تصبح عنوانا للربح و للنفع و للريع ٠٠ و أصبح هدف الملكية رأس المال ٠ (رينر ١٩٤٩- ص ٢٦) و باختصار كان مفهوم الملكية الخاصة واسعا جدا إذ لو امتلك إنسان ، منزله الخاص و ورشته الخاصة ، فهو يستطيع عندئذ تحديد الآتي :

أ - ما يجب إنتاجه ٠ ب - كيف يمكن ترتيب العمل ٠

ج - كيف يمكن استهلاك آية زيادات إنتاجية ٠

و كنتيجة و وفقاً لرينر ، فإن مفهوم الملكية الخاصة احتوى " نظاماً للسلطة " و " نظاماً للعمل " و " نظاماً للسلع " ، و بالتالي بينما يتطور النظام الرأسمالي ، أخذت الحقوق — المتمايزة في علاقتها مع مفهوم الملكية — في التقلص تدريجاً حتى أنها — بناءاً على ذلك و من طبيعتها — سمحت ببساطة لملاك وسائل الإنتاج بالاستيلاء على آية أرباح ناتجة عن استخدام تلك الوسائل ٠

و قد توقفت عن تحديد أي نظام للعمل من حينها ، و لذا ظهرت الحاجة لعقد عمل " عقد استخدام " حتى لو كانت بدايته من النوع الشفاهي ، و لم تقم كذلك بتحديد نظام للسلع منذ أن تركت تدريجاً للعاملين بالأجر أنفسهم و للدولة كي تحدد كيفية استهلاك السلع ٠ و بهذا الشكل يؤكد رينر — عندئذ — أن القانون ، " كإرادة عامة " فرضتها الدولة ، قد تغير شأنه شأن تغير أشكال الإنتاج بصورة تطورية و عضوية لكن مع دعم إيجابي متزايد من قبل الدولة (مرجع سابق ص ٨ — ٢٩٢) و بذا توسطت الدولة بين الاقتصاد و القانون حتى قام هؤلاء الذين قادوا الاقتصاد بالسيطرة على الدولة و حددوا محتوى القانون الذي بدوره نظم اقتصادا ما للأفراد ، مفترضا فيه أن يكون لخير الجميع ٠

باشوكانيس : القانون و الأيديولوجية و السوق٠٠

وجد باشوكانيس نقاطا قليلة يختلف حولها مع فهم رينر للعلاقة بين تطور الرأسمالية و الأهمية المتزايدة للقانون ماعدا فرضية رينر بأن المقولات القانونية خاصة الحقوق هي بطبيعتها " أوعية محايدة " و التي خدمت فقط الطبقة البورجوازية بسبب المحتوى الذي صيغت فيه و المضمون الذي منح لها ٠ و شارك باشوكانيس قناعة ماركس بشأن نسبة الأفكار الحاكمة للمجتمع في فترة ما لأبناء طبقة ما ٠ و كان في قلب عمله هذا

فكرة ماركس عن " مذهب الفيتيشية "، كما هو واضح من هذا التحديد في فرضيته الرئيسية ،

" بينما تكتسب السلعة قيمتها — بصورة مستقلة — من إرادة فاعل الإنتاج ، فهي تحقق قيمتها من عملية التبادل الذي يفترض مسبقاً عملاً واعياً من أعمال الإرادة من جانب مالك السلعة ، أو كم يقول ماركس :

" أن السلع لا يمكنها أن تذهب بنفسها إلى السوق و تجري عمليات التبادل من خلال حقها الخاص ، لذا لابد أن نلجأ إلى " حراسها "

– ملاك السلع — و هذه السلع أشياء لا تملك القدرة على مقاومة الإنسان ، إذا ما كانت لا تريد فهو يستطيع أن يستحوذ عليها " ،

يتبع ذلك أن الشرط الضروري لتحقيق الرابطة الاجتماعية بين الناس في عملية الإنتاج — المجسدة في منتجات العمل والمخفاة كإطار أساسي — هو وجود علاقة خاصة بين الناس و بين السلع المتوافرة أمامهم أو هي أشخاص تكمن إرادتهم في هذه الأشياء " ،

هذه السلع التي تحتوي العمل ، بها واحدة من أخص صفاتها وهي أنها قابلة للتبادل و هي خاصية فاصلة ، تعتمد فقط على إرادة المالك وتفترض مسبقاً إمكانية تملكها و نقل ملكيتها " كذلك " ،

في نفس الوقت الذي يصبح فيه منتوج العمل سلعة — و لذا تصبح حاملة للقيمة — يكتسب الإنسان القدرة على أن يكون شخصاً " فاعلاً " قانوناً و حاملاً للحقوق ، و الفرد الذي يعلن إرادته بحسم و وضوح يكون هو الشخص " الفاعل " القانوني ،

و لو أن الأشياء / الأهداف تهيمن على الإنسان اقتصاديا لأنها كسلع تمثل علاقة اجتماعية ليست ثانوية بالنسبة له ، إلا أنه عندئذ يتحكم في الأشياء / الأهداف قانوناً

لأنها في إطار قدرته كمالك و صاحب يمثل الشخص القانوني المجـرد و اللامتعـين ببسـاطة ،وهو النتاج الخالص للعلاقات الاجتماعية كما يقول ماركـس :

و لكي تدخل تلك الأشياء (الأهداف) في علاقة مع بعضها البعض كسلع ، يجـب علـى حراسها أن يضعوا أنفسهم في علاقة متبادلة مع بعضهم البعض كأشخاص تستقر إرادتهم في تلك الأشياء (الأهداف) و أن يتصرفوا على أساس أن كل واحد منهم لا يحوز سلعة الآخـر و ألا ينقل ملكيته لها إلا من خلال قانون يتفق عليه كافة الأطـراف ٠ و علـى الحـراس إذن أن يقروا ببعضهم البعض كأصحاب ملكيات خاصة (باشـوكانيس ١٩٧٨) و لم تكـن أصـول مقولات الحقوق — بالنسبة لباشوكانيس منطقاً مجرداً و لا عقداً اجتماعياً بدائيـاً مـن نـوع ما ، لأنها ظلت كذلك بالنسبة لفلسفة التشريع الليبرالية المتزامنـة ، و إنمـا تعـد ظـهوراً لحاجة ملحـة لإيجـاد الطريقـة الصحيحـة للتفكـير في / و لتنظيـم عمليـة الإنتـاج السـلعي كعملية اجتماعية بغية إنتاج قيمة مضافة تتحقق كفائدة ، ومن ثم تـتراكم كـرأس مـال ، و كانت المحصلة التي أستنتجها من ذلك هي " أن جميع المفاهيم القانونية المؤسسـة علـى / و المتفاعلة مع الحقوق كانت في ذاتها بورجوازية "٠

و الأكثر راديكالية — كما يقول — أنـه إلى المـدى الـذي تشـكل فيـه الحقـوق مكونـات أساسية للقانون ، فالقانون نفسه يعد موروثاً بورجوازياً و لذا لا يستحق مكانـاً في المجتمـع الشيوعي المستقبلي ٠

فيبر و دوركايم و الحياة الباطنة للقانون

و العضوان الآخران في ثلاثية تأسيس علم الاجتماع و هما ماكس فيبر و اميل دوركايم٠ تناولا القانون و الحقوق بصورة أكثر جدية من ماركس و مؤيديـه ٠ أكـثر جديـة حتـى مـن باشوكانيس الذي شعر بأن وجهة نظر رينر تجـاه الحيـاد الاجتمـاعي لأطـر قانونيـة مثـل

الحقوق تدين بشيء ما لتفكير فيبر البورجوازي ٠ و هكذا فالتميز العام لمشاركات فيبر و دوركايم للفهم الاجتماعي للحقوق لا يعد — ببساطة — تأكيداً لتأسيس الحقوق خلال صعود الرأسمالية و لكن الأكثر تمايزاً ، هو بداية تقديرات أكثر إيجابية لتمايزها الاجتماعي و أكثر إسهاماتها ذات العلاقة بمحتوى البحث الحالي هي أن فيبر قد حل مشكلة الكيفية التي نجح بها القانون العام كي ما يبدو متسقاً رغم تنافره مع التأطير القانوني ٠ بينما اهتم دوركايم بصورة مفاجئة و عميقة بالدور النوعي للعلاقات المتغيرة بين الملكية و العقد في القانون الإنجليزي في تحديد ما يمكن تسميته " الأخلاقية الباطنية " الناشئة في القانون ، و تحديداً " التضامن العضوي " الذي تخيله كخصيصة من خصائص مجتمع ما بعد الرأسمالية و التي تظهر قسماً كبيراً من العمل الجاد لا المرضي ، و بأكثر تحديد ، اهتم دوركايم بالطريقة التي من خلالها مّثل الانتقال التدريجي للملكية — رغم تداعياته الرأسمالية — بواسطة العقود نموذجاً لمجتمع أخلاقي جديد يحقق المساواة ٠ و هكذا نجد أشياء كثيرة يمكن تعلمها من مناقشة تاريخ الملكية و العقد المطروحة في دراسته ، " الأخلاقيات المهنية ، و الأخلاقيات المدنية " (١٩٥٧) أنظر (من أجل تأكيد تطبيق مجهول لتحليل دراسات دوركايم — عطية ١٩٧٩ ص ١٢ — ١٠٢ ، ٩٠ — ٨٥) و وفقاً لدوركايم حدث شيء ما شديد التمايز لمعنى " الملكية " في النظرية خلال القرن التاسع عشر قدم لوك ، في القرن السابع عشر ، النظرية — التي قبلها آدم سميث فيما بعد — و تقول أن الملكية تكون شرعية فقط عندما تؤسس على العمل ، و في القرن التاسع عشر أدى ظهور " نظرية الإرادة في العقد " إلى جعلها ممكنة بل و مؤكدة بسبب هذا التطور (كما شرحت من قبل في مكان آخر " وودي ويس ١٩٩٠ ب ") ٠

إن قيد العقد ما كان له أن يعد ذا جذور بعيدة مبكرة ، و بالفعل لم يكن لإرادات البشر أن تقبل التوقيع على التزامات ما لم تنبعث هذه الالتزامات من حالة في القانون تم اكتسابها

فعلاً سواءاً من الأشياء أو من الأشخاص ، فهو يمكن أن يكون مسألة تعديل في الحالة فقط و فرض علاقات جديدة علاوة على تلك القائمة واقعاً . فالعقد — حينئذ — مصدر للمتغيرات التي تفترض مسبقاً وجود أساس مبدئي في القانون . لكنه أساس ذو أصل مختلف . إذ أن العقد هو الأداة العليا التي بواسطتها و من خلالها يتم تنفيذ عمليات نقل الملكية . لكن العقد نفسه لا يمكن أن يشكل الأسس الأولية التي عليها يستقر حق التعاقد ، فهو يتضمن أن شخصيتين مستقلتين قانونيتين — على الأقل — قد اتفقتا بالفعل و بصورة سليمة و بقدرات ملتزمة على الدخول في علاقات ما ، و أن هذه العلاقات تغير في نظامهما ذلك بأن شيئاً ما يخص شخصاً ما يتم تمريره للآخر و العكس صحيح أيضاً . (دوركايم في لوكس و سكول ١٩٨٣) و النقطة التي يمكن تناولها هنا من ذلك النص و من مناقشة دوركايم للعقد بشكل عام ، أنه مع ظهور العقد – فقط – و عقد العمل " الاستخدام " بصفة خاصة ، أصبحت علاقات الإنتاج الرأسمالي المستغل (أمثلة من " القسم الإجباري في العمل " لدوركايم ١٩٦٤ ص ٨٨ – ٣٧٤) مواداً مرجعية ممكنة للنظام القانوني ، و أن قانون السوق قد أصبح قانون الإنتاج سواء تحدث المرء عن نظام القانون العام أو القانون المدني (فوكس ١٩٧٤ ص ٩ – ١٨٨) و لكي نمعن قليلاً فيما نسميه الآن " الملكية الخاصة " التي انبثقت تدريجاً من القرن الثاني عشر فصاعداً كشكل قانوني للملكية المتمايز عن ملكية الأرض الإقطاعية أو نظام الاحتكار الزراعي (Dominium) الذي احتكرت فيه الأرض بسم الله و / أو الملك (ميلسون ١٩٨١ ص ٩٩) فإن تلك العملية على كل حال قد حدثت في القرن التاسع عشر فقط عند ظهور مفهوم رأسمالي محدد للملكية الخاصة بفضل الابتكار الناشئ في قانون " عقد العمل " الذي أقر – متأخراً جداً – بالهيمنة الاجتماعية لعلاقات الإنتاج الرأسمالي عنها في النظام الإقطاعي و نظام الإنتاج السلعي البسيط ، و إجمالاً لذلك فإن ما يتعلمه المرء من دوركايم هو أن تطور قانون العقد ، أسهم في إحداث

حالة مساواة لكل فرد – حتى الآن – أصبح معها ، سواءاً كان صاحب ملكية أم لا ، متعاقداً حقيقياً أو مؤهلاً لذلك ٠ و بالتالي صانعاً لعلاقات اجتماعية ، و بهذه الطريقة لم يتم تأمين شرعية الرأسمالية فقط في وقتها و إنما أصبح ممكناً – بالنسبة لدوركايم – تخيل الدورة الفائقة الممكنة للرأسمالية ٠ و بشأن كل مظاهر علاقات رأس المال بالعمل ، كعلامة على العديد من العلاقات الاجتماعية الأخرى التي أضحى ممكناً خضوعها للتفاوض و للتشريع ، كان ظهور مفهوم رأسمالي محدد لمبدأ الملكية الخاصة تطوراً – أيضاً – ساعد القانون العام عند النهاية في إنهاء اعتماده الكلي على القياس بالتناظر " التشابه " أو ما أسماه (ماكس فيبر ١٩٧٨ ص ٦ – ٦٥٥) " التداعي المجرد بالممارسة " ٠ و فيما بعد و من أجل استخدام بعض مصطلحات إضافية من " مفردات فيبر " ، بدأ " خبراء " القانون العام في استخدامها ضمن نصوصهم و في مناسبات أخرى و كذلك الأساليب الأكثر قوة في " البناء التركيبي " الذي أنتج مبدأ " المنهجة "٠ مما يعد خصيصة من خصائص القانون الشامل ٠ (فان كاينجيم ١٩٩٢ الفصل ٢) و هكذا أثمر صوراً لخطاب قانوني واضح التناسق يصف عالماً يفترض فيه أنه عالم عادل بالفعل ٠ و صوراً عن نفسها – القوانين – كطائفة كهنوتية – تقريباً – سيطرت عليها المعارف السرية لأعمالها ٠

و كي ما نوضح هذه النقطة بصورة أقل تجريداً فإن الحقوق عندما ظهرت ٠ فهمها كل من المعاصرين و المنظرين الاجتماعيين التقليدين عل أنها بيانات للممارسات الصحيحة في إطار موضوع حل المشكلات أو (حق موضوعي في إطار التراث القاري) ٠ و على سبيل المثال : فالقانون العام نبت من " أشكال أدائية للفعل " غير ممنهجة وإن كانت واضحة أو من الأوامر القانونية التي درسها مؤخراً (فردريك ويليام ميتلاند ١٩٣٦) و (ميلسوم ١٩٨١) و لهذا السبب كان المحتوى الأساسي للقانون متماشياً بصورة متوقعة و كبيرة مع متطلبات أولئك الذين لهم حاجات معينة لدى القانون ، إلى المدى الذي يجعلها تبدو آتية

من الطبقات ذات الخصائص المتقاربة ، إذ تقوم هذه الطبقات بتحديد محتواه ٠ و على آية حال طالما أن عناصر متحركة مثل " الملكية " و " العقد " أصبحت منفصلة عن تلك التي عبرت أساساً عن دعاوى الإقطاع أو" ملاك الأرض " ، حيث أنها راكمت مجموعاتها الخاصة من الأطروحات و من مخزون القانون إذ بلغت درجة من التجريد المنهجي تدريجاً و بصعوبة ٠ و من ثم إلى السلطة الذاتية ليس فقط من تلك الدعاوى المقدمة على أيدي ممثليها المتزايدين بشتى الطرق و بمعنى ما " دولة الجماعة " بل و لكن أيضاً من الدعاوى القائمة وراء نماذج المطالب الرأسمالية بالإصلاح القانوني التي تسببت في فصلها ٠ و بهذه الطريقة أصبحت الحقوق – عندئذ – أشياء بذاتها يمكن إلحاقها بالأفراد ٠

إلياس ٠٠ و تقوية القانون :

بينما كان المنظرون التقليديون — في رأيي على الأقل — يؤسسون لتطور الرأسمالية ، تداخل ظهور نظامها الطبقي مع نهوض الخطاب القانوني المؤسس على حقوق الإنسان في بعضها البعض ، إلا أنهم لم يوضحوا — تحديداً — كيف تأتى للقانون أن تكون لديه القدرة على العمل كقوة نظامية مؤثرة في المجتمع ، و كي ما نفهم تلك العملية ، علينا أن نعود إلى أعمال الأجيال الأخيرة للمنظرين الاجتماعيين التاريخيين و خاصة أعمال نوربرت إلياس و ميشيل فوكو ٠ و بالرغم أن إلياس لا يتناول المسألة بصورة مباشرة ، إلا أن كثيراً مما يناقشه في عمل له نشر بالألمانية عام ١٩٣٩ هو (عملية التحضر ، أنظر ١٩٧٨ ب ، أ) متعلق تماماً بفهم عملية تدعيم القانون كقوة وضعية قانونية ٠ و المظاهر الأكثر ارتباطا بما هو أكثر مدى في المناقشة لها أربعة أوجه و تهتم بكيف أمكن للقانون أن يصبح نمطاً فعالاً للنظام الاجتماعي ٠ أولاً : هناك دراسة إلياس المتعمقة و التفصيلية على فكرة فيبر بشأن ملمح من ملامح الدولة المميزة في المجتمعات الرأسمالية و هو سيطرتها على احتكار القوة الفيزيقية " المادية " الشرعية فوق أراضيها ٠ و هكذا إن ما يصفه إلياس

هو العملية التي من خلالها تحقق نزع سلاح آية قوى غير الدولة و لذا فقد ظهر نمو هائل في قدرة الدولة على فرض إرادتها أثناء فترة التحول بين عصري الإقطاع و الرأسمالية سواءاً توسطت في ذلك بصورة قانونية أم لا و هذا ببساطة شديدة لأن رعايا الدولة — ذات الطبيعة الملكية الحكم — ممنوع عليهم الوصول لوسائل المقاومة . ثانياً : هناك تعليقه — أي إلياس — بشأن تعزيز التخلي عن العنف في الحياة اليومية التي نبعت من نزع سلاح عموم السكان بإعادة توجيه الدوافع العدوانية الملحة للطوائف العسكرية نحو قنوات أكثر أمناً ممثلة في ممارسات و سلوكيات من مثل التنافس على إبداء السلوك الودود الذي يتطلب درجة عالية من السيطرة على النفس ، و باستخدام مصطلح غير معتاد اليوم هو " رياضة الدماء " أو " رياضة العنف " و الذي وفر منفذاً شرعياً لآية اعتداءات باقية . و فيما بعد تحققت عملية إعادة توجيه مشابهة للنوازع العدوانية لبقية الناس من خلال تعميم قواعد سلوكية مسهبة و لذا تم ابتداع الرياضات التنافسية . ثالثاً : أن كلا من تسليح الدولة و معه تأسيس و حفظ المحاكم الملكية التي استطاعت إدارة الشعب المسالم ، وفرت مجالات و أماكن ملائمة للمشهد القانوني ، أصبحا ممكنين بتنمية احتكار الدولة المتزامن للضرائب . و أخيراً " رابعاً " يقوم إلياس بتلخيص أسباب و نتائج الثلاثة تطورات الأولى بإعادة إعمال فكرة دوركايم عن ظهور نوع جديد من التضامن الاجتماعي — التضامن العضوي — موضحاً إياها كثمرة لسلسلة من التكافل الاجتماعي الطويل المدى . و بطرح تلك الأحوال الأربعة ، يستطيع المرء أن يرى أنه من الممكن شرح ظهور القانون كمركز أساسي للمؤسسات المهتمة بإدارة الصراع ، و نرى أنه ليس فقط وسائل العنف البديلة المستخدمة لحل الصراعات غير الشرعية و المجرمة ، و لكن إجراءات المحاكمات كذلك قد اتخذت كلها شكلاً مخالفاً راقي السلوك .

و كانت معظم مناقشات إلياس إما مدعمة جيداً بالبراهين التاريخية أو على الأقل تم الترحيب بها ٠ حيث يبدو أنه قد أخطأ في استنتاجه بالنسبة لأهم نتائج تلك التطورات التي حددها كتقليص درامي في العنف اليومي ٠ و كان إلياس مخطئاً بشأن ارتفاع مستوى العنف في المجتمعات الإقطاعية و البسيطة الإنتاج ، بالإشارة إلى وجهة النظر المتعسفة التي يشارك هوبز فيها أن " الحياة قبيحة ، شريرة ، و قصيرة " (فانك رايكن ١٩٨٩) و كان أيضاً مخطئاً بشأن المستوى المنخفض للعنف في المجتمعات المعاصرة حيث قلل كثيراً من قيمة الارتفاع المنذر للعنف البيروقراطي و الشبيه بالحروب ، أو المتعلق بها و الذي اقترب كثيراً بشكل مهدد — بالنسبة لراندل كولنز ١٩٩٤- يكاد يقهر " مقاومتنا للقتل " ، أو ذلك المفهوم عن الحياة الإنسانية التي ندين بها لأجدادنا الأوائل ، أولئك الذين كانت الحياة الإنسانية بالنسبة لهم متكافلة و متداخلة حتى أن لا أحد منهم يمكن أن ينفرد أو حتى يصبح شيئاً قربانياً وحيداً ٠

فوكو عند اختراع الحرية :

قام فوكو بتقديم نسخة أكثر عمومية من أطروحة إلياس الأساسية فيما بعد ٠ و كي ما نفهم طبيعة مساهمة فوكو ، فمن الضروري أن نجوب في رحلات مختصرة تتعلق بفهمه الأكثر عمومية للخطاب العام و السلطة ٠ و في أوسع المعاني كان فوكو مثل إلياس ، يعيد استخدام الموضوعات المستخلصة من دوركايم و فيبر نقيضاً للخلفية التي تدين كثيراً لماركس و فهمه لطبيعة الرأسمالية و طريقة ظهورها من صلب الإقطاع (ترومبادوري ١٩٩١) و الأكثر تحديداً —وبالنسبة للكاتب الحالي على الأقل — يبدو مفهوم فوكو للخطاب و تقييمه لتمايزه الاجتماعي قريباً من مفهوم دوركايم عن التمثيل الجمعي ٠ كما أن فهم فوكو لطبيعة السلطة يبدو ذو علاقة مشابهة لمفهوم فيبرعن السلطة ، و ما يجعل إعادة استخدام

فوكو لتلك المفاهيم نافعة بشكل خاص هو : أولاً: أنه يعيد اكتشاف فهم مجالات الحياة الاجتماعية التي تشير إليها مفاهيم الخطاب و السلطة التي ضاعت نتيجة لتحول علم الاجتماع عندما تغير من كونه ثمرة المجتمع الأوروبي بشكل عام إلى ظاهرة عابرة للأطلنطي ، و ثانياً : إنه يجمع مفاهيم الخطاب و السلطة لإنتاج فهم جديد للعلاقات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية التي تشير إليها مفاهيم الخطاب و بين السلطة ٠ إن ما ضاع أثناء إصرار دوركايم على أهمية الثقافة التي عبرت الأطلنطي ، هو معنى ما خاص بتعقد العلاقات بين الجانب الثقافي و الأبعاد الأخرى للحياة الاجتماعية ٠ و على سبيل المثال بين أيدي تالكوت بارسونز نجد المجال الثقافي يأخذ ببساطة مكان الاقتصاد في الماركسية المتحفظة باعتبارها محدداً أصولياً لكل شيء آخر و ما فقد أثناء عبور مفهوم فيبر عن السلطة للأطلنطي هو أي معنى للسلطة يستخدم كوسيلة لتلخيص ناتج – ما هو في جميع مظاهره المتمايزة — مجموعة متشابكة من الأفعال المتداخلة ٠ و يمكن بدلاً من ذلك أن نفهم السلطة كنوع ما من المادة أو الاستطاعة (هندس ١٩٩٦) و حدد فيبر السلطة كما يأتي :

(فرصة الإنسان أو عدد من البشر لتحقيق إرادتهم الخاصة في فعل جمعي حتى لو كان ضد مقاومة الآخرين) و هكذا يفهم فيبر السلطة باعتبارها ظاهرة احتمالية " فرصة أن " التي تلخص محصلة مجموعة معقدة من العوامل و تأخذ شكل علاقات لا تكون أبداً ذات اتجاه واحد " و المقاومة جزء من التعريف " ، أي أن إلى المدى الذي نبعد عن السلطة التي تشير إلى المادة أو الاستطاعة من نوع ما ، إلا أنها توفر طريقة مختصرة للإشارة إلى مجموعة معقدة من العلاقات باللجوء إلى واحدة من نواتجها ، و تحديداً انتصار إرادة شخص أو جماعة ما على إرادة أخرى ٠ و هكذا لا تفهم السلطة على أنها شيء يمكن توزيعه و لكن كمنتج لأوضاع معينة من العلاقات الاجتماعية ٠ في إعادة اكتشاف " غير

معلومة المصدر " و بوضوح لمفهوم فيبر الأصلي للسلطة ، و اكتشف فوكو أيضاً تقييماً لدوركايم خاص بتعقد العلاقات بين الجانب الثقافي و الأبعاد الأخرى للجانب الاجتماعي إذ يرى الثقافة راسخة و" مساهمة " في المجموعات المعقدة من العلاقات التي تنتج اختلافات السلطة .

و في إطار المحتوى الحالي ، فإن أكثر المظاهر ارتباطا بموضوعنا لإعادة اكتشاف مبدأ فوكو و فهمه الجديد للوجود المترابط للخطاب و السلطة نجدها متضمنة في مفاهيمه عن " التشكيل الطفري " " و الحكوماتية " . و قد سمحت الاحتمالات التحليلية الجديدة التي ابتدعتها تلك المفاهيم ، مرة بفهم تعقيدات التطورات الاجتماعية بصورة مكافئة و الداخلة في تدعيم القانون ، و مرة ثانية بإدراك تلك النتيجة الأكثر تمايزاً للتغيرات المتداعية في الأسلوب الذي به ترتبط الدول مع رعاياها " حكومياً " ، حيث أنهم بعد تحولهم إلى مواطنين كان ذلك تدعيماً للقانون ، و بمعنى أبسط ، فإن ما يشير إليه فوكو كخطاب سواء شكل رسمي أو غيره هو مجموعة من المفاهيم المتداخلة في شكل ديني أو أيدلوجي أو علمي أو أياً ما كان ، تنظم و ترتب و تحكم فكرنا . و بهذه الصورة نجدها فكرة مألوفة جداً حتى للإحساس العام . و لكن ما يجعل ترتيب " فوكو" لها بعيداً عن " الإحساس العام " هو أنه لم يحدس فقط أن هذه الدراسات لا تحقق أثرها بطريق المنطق وحده ، و لكنه وجد — أيضاً — طريقة لفحص طبيعة العوامل الإضافية التي تشملها . و كان ذلك هو إنجاز دراساته " الأثرية " المبكرة التي أسفرت عن كتابه " علم آثار المعرفة " ١٩٧٢ ، و تدقيقه الرسمي لمفهوم " التشكيل الطفري " " و قواعد التشكيل " .

و السؤالان اللذان يواجههما فوكو بهذه المفاهيم هما :

١ — كيف تتطور صور هذا الخطاب ؟

٢ — كيف أمكن اعتبارها حاوية لقضايا ذات محددات " سلطوية " و بالتالي محددات اجتماعية بدرجة ما عن طبيعة العالم ؟

و كانت إجابته عن تلك الأسئلة هي أن صور الخطاب العام تنمو و تكتسب قوتها المحددة نتيجة للتفاعل الواسع المدى و المستهدف بين أربعة عناصر هي :

- الأهداف (الأشياء التي يدور حولها الخطاب) ٠
- و أنماط لفظها (الطرق التي بها يتم الحديث عنها) ٠
- و المفاهيم (البني الفكرية المستخدمة للحديث عنها) ٠
- و الاستراتيجيات (الأساليب التي من خلالها يتم تجميع هذه البني و مواءمتها) ٠

و ما يحدد طبيعة تأثيرات و قوة التفاعلات بين هذه العناصر هو قواعدها الخاصة أو — بصورة أفضل — الكيانات الاجتماعية و العمليات التي تحدد باستمرار عملية تشكيلها و إعادة تشكيلها و في حال " الأهداف " فتلك الكيانات و العمليات — المأخوذة جزئياً من مصطلحات فوكو المخيفة — تتضمن :

١ – المواقع / المكانات التي فيها تصير أهداف المصالح مشكلات و تصبح بهذا الشكل مرئية للمجتمع و على سبيل المثال " الاعتراف الكنسي " في حالة علم النفس المرضي و " السوق " في الاقتصاد و " المحكمة " في القانون

٢ – ظهور أو وجود هيئات الخبراء – المتخصصين فيما بعد — لتحديد و تعيين كل شيء و هم الذين لديهم سلطة تحديد ما يعد و ما لا يعد مثالاً كهدف للمصلحة ٠

٣ – وجود و ظهور شبكة من المواصفات قدمها أولئك الخبراء تحدد " هدف المصلحة " و تميزه عن الأهداف الأخرى و الأمثلة تشمل مفاهيم عامة من مثل : الكيان ، الاقتصاد ، الدولة ، المجتمع ، القانون و حقوق الإنسان ٠

و فيما يتعلق بأنماط التعبير أو أساليب صياغة الكلام تجد أن العمليات و الكيانات هي

(١) أوراق اعتماد المتحدثين المؤهلين ٠

(٢) المكانات المؤسسية التي يتحدثون من خلالها ٠

(٣) أشكال التساؤل و الاستفهام التي تشغلهم [الاستماع — التساؤل — أو النظر على سبيل المثال] ٠

و بالنظر للمفاهيم تكون الكيانات و العمليات هي :

(١) نظام و أشكال تتابعها أو ظهورها و تطورها ٠

(٢) مجالات و أشكال وجودها المشترك أو المناهج العامة المستخدمة لتحديد شرعيتها كنماذج للمعرفة ٠

(٣) إجراءات التداخل أو أساليب العمل في إطار المفاهيم كما مثلتها إعادة الكتابة و الترجمة و النسخ ٠

و في النهاية ، نجد أن الكيانات و العمليات بالنظر إلى الاستراتيجيات تتمثل في :

١- ذوات و تشابهات و اختلافات و مجموعات من مثل تلك الاستراتيجيات ٠

٢- تعيين الهيئات الرئيسية سواء وجدت داخل مدى الخطاب القائم أو خارجه و تكون بالتناظر هيئات مسئولة ٠

٣- تعيين و تحديد الوظيفة التي يجب أن يقوم الخطاب " الخاضع للدراسة " بتنفيذها في مجال الممارسات غير المتشعبة (فوكو ١٩٧٢ ص ٦٨) مثل المجالات الاقتصادية و السياسية " و النقاط المحتملة للرغبة في علاقتها بالخطاب العام "٠

(مرجع سابق ، و التأكيد في الأصل) و ما وفره فوكو لنا على سبيل الاختصار هو وسيلة للتفكير في/ و تتبع الحلقات شديدة التعقيد للعناصر المتشعبة و غير المتشعبة التي تثمر مثل ذلك الخطاب كالقانون و حقوق الإنسان العالمية ٠

و حينما يفكر المرء في تحديد فوكو لتلك المفاهيم يتضح بسرعة أن الخطاب العام ليس ببساطة مسألة كلمات و أفكار و منطق ، و لكننا نفهم مثل البلاغيين القدماء ، أنه يجسد العديد من الحالات و العمليات المطلوبة لإستيلاد السلطة في كونها متداولة بواسطة أناس يشغلون مناصب معينة في السلم الاجتماعي و المؤسسي بشكل عام ٠ لكن ما هي السلطة ؟ و كيف يمكن لتلك الخطابات أن تؤثر في سلوك الناس ؟ و على وجه الخصوص ، ما طبيعة السلطة و القوة الكامنة في الخطاب ؟ يبدو أنه قد أصبح واضحاً — على وجه السرعة — لفوكو أن السلطة كانت ظاهرة منتشرة جداً أكثر مما هو مفترض ٠ و هكذا لا يمكن أن تكون نوعاً ما من الموارد المادية — ببساطة — أو قدرة يمكن استغلالها على سبيل المثال بواسطة الدولة ٠ و بإبراز اهتمامه بسلطة الخطاب ، قرر أن يقدم فهمه الخاص لتلك السلطة في مدار الدراسات الوراثية التي تجمعت في كتاب " تاريخ الجنس ١٩٧٩ " ٠ في تلك الدراسات كانت النقطة المركزية المادية فيها هي ارتفاع صور الخطاب الجنسي والعقابي المقدم بواسطة خبراء أسهموا بنفس الوقت في التنظيم الخاص بغير الخبراء مستثيرين نفس أولئك اللاخبراء للحديث عن قضايا ما كانوا أبداً يناقشونها أو يفكرون فيها من قبل ٠ و هذا خلق بدوره إمكانية أن تصبح سلطة الخبراء مقسمة أو عرضة للتحدي ٠ و تكون نقطة المركز في نظريته هي استعادة فهم فيبر الأصلي للسلطة المذكورة آنفاً ٠

السلطة ، حتى ككونها دائمة ، و مكررة ، وداخلية ، و تلقائية التكاثر، هي ببساطة التأثير الكلي العلوي الذي ينبثق من كل تلك المحركات ، و الحلقة التي تعتمد على كل منها و تسعى بدورها أن تحكم حركاتها ...و السلطة ليست مؤسسة ، و لا بنية ، و لا هي قوة تصبغنا ، إنها ذلك الاسم الذي ينسب إلى موقف استراتيجي معقد في مجتمع معين ... فالسلطة ليست شيئاً يمكن إمساكه ، أو مشاركته ، شيئاً يمسكه المرء أو يسمح له بالانزلاق بعيداً ، بل إن السلطة تمارس من نقاط عديدة ، في اللعبة المتداخلة للعلاقات المتحركة و اللامتساوية .

(فوكو ١٩٧٩ ص ٩٣)

نحو نهاية حياته ، حول فوكو انتباهه إلى دراسة تقنيات السلطة و إلى دراسة ما أسماه " الحكوماتية " . عند مقارنة الدول الليبرالية بالدول الإقطاعية السابقة و المطلقة ، لاحظ أن نمط الحكم الذي رتبته الدولة الليبرالية كان أقل مباشرة في أن المواطنين قد تعلموا كيفية الحكم بأنفسهم و تم تدعيمهم من قبل الإدارة لذلك . و في قراءات (نيكولاس روز ١٩٩٩) ، قدمت هذه التقنيات نمطاً " للحكم عن بعد " و قد أدى إرساؤها إلى — رغم صدمة البعض — إنتاج عنصر رئيسي في النظام الجديد للحكم الليبرالي و الإبقاء عليه ، هو بالتحديد " الحرية " . و هكذا بدلاً من أن تصبح الحرية الحالة الطبيعية للإنسانية قبل وجود الدول — كما كانت بالنسبة للوك — أصبح مفهوماً لدى فوكو أنها " أي الحرية " هي الإبداع الأقل أو الأكثر مصادفة للدول لأنها تكتسب المعرفة من شعوبها و تجتهد في استخلاص كيفية حكم هذه الشعوب ، أي أنه بينما أدى ظهور الرأسمالية إلى إدراك أهمية العمل المتزايدة بوضوح كمصدر من مصادر الثروة القومية مثل الأرض و الحيوانات و الموارد

الطبيعية ، سعت الدول لمعرفة شعوبها من خلال جمع الإحصاءات المتعلقة بأحداثها مثل المواليد و الوفيات و حالات الزواج ، و ما يتعلق بها مثل الملكية و الوظائف و التعليم و الصحة ٠

و بهذا المنحى تكتسب الشعوب — تدريجاً — ذواتها الفردية كأشخاص من عمر معين و جنس محدد و كأعضاء في عائلا ت بعينها ، و سكان لمدن و قرى معروفة و كملاك و حرفيين أو آياً ما كانوا ٠٠ في نفس الوقت و على أساس ما اصطلح عليه في قارة أوروبا " علم الشرطة " ، بدأت الدولة توفر المعونة لتطوير مهارات الأفراد ، و حفظ صحة المواطنين و الصحة العامة ، و ضمان أمن أفرادها و أملاكهم ، و كلها أثمرت مجموعات إضافية من سجلات الأفراد و المعارف المحتملة ، و إجمالاً — عبر ثلاثة مستويات من الملاحظة — و الدعم الاجتماعي ، و احتفاظ الدولة بالسجلات أضحى الناس أكثر فردانية و أكثر أو أقل قدرة على إدارة و رعاية أنفسهم بطريقة آمنة و مثمرة و ذاتية الضبط و التحكم ٠٠

و بمد آراء فوكو قليلاً ، نجد أن كل هذا ضمن تأكيد الدولة التدريجي لذاتية السلطة و النظام المتزايد تعقيداً للحقوق و أنماط الاستدلال المنطقي في إطار هذه الحقوق مما يسمح للأفراد بحماية استثماراتهم في ظل النظام الصاعد (انظر دوركايم ١٩٦٤ ص ٧ — ٣٨٦) و (وودي ويس ١٩٩٠ ص ٢٠ — ١٢٠) و علاوة على ذلك و عبر ابتداع فضاء اجتماعي جديد عرف مؤخراً " بالمجتمع المدني " أو " مجال العمل العام " ، تم خلق منطقة جديدة ، استطاع المواطنون (ظاهرياً تحت حماية حرية التعبير) أن يجادلوا بشأن أفضل الطرق لتنظيم و حكم أنفسهم بحثاً عما يمكن أن يكون من اختياراتهم المفضلة ٠

هذا إذن شرح " فوكو ى " حول كيف تأتى للنظام القانوني أن يقدم نموذجاً زائفاً لنظام اجتماعي عادل ٠

المحصلـــــة :

أصبحت الحقوق بالنسبة لرينر و باشوكانيس جـزءاً مـن مجموعـة صاعـدة عرفـت لاحقاً بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية و ألحقـت بالأفراد كي ما تحمي الملكيـة المطلوبـة للإنتـاج — و السلع المنتجة و الأفراد المرتبطين بها بالفعل — مـن إساءات و اعتقـالات مـن جـانب السلطات الإقطاعية .

و بالنسبة لفيبر و دوركايم فحالما ظهرت الحقوق حتى بدأت تستقل بوجودهـا ، ليس فقط بسبب شخصيتها التقنية و المرتبطة بالحكم في عملية الإلحـاق (بيرمـان و ريـد ١٩٩٦) و لكن أيضاً لأن هذه الحقوق قدمت غالباً خـارج المحـاكم في إطـار أسطوري يوحـي بـأن هـذه الحقوق ذات بنية أخلاقيـة فـوق قانونيـة بـدلاً مـن انتـهاك البـني القانونيـة ببسـاطة . و بتطوير تحليلات إلياس — بفضل احتكار الدولة التدريجي للقوة و سـلطة فـرض الضرائـب — أصبحت الحقوق أكثر فعالية كبـني قانونيـة و لكـن إلى المـدى الـذي يـهم المـلاك بصـورة أساسية فقط ، و المحتوى الأسطوري الذي شرحت من خلاله هذه الإنجازات و تبريرهـا لم يقـنن تلك الانتهاكات فقط لصالح الملاك لكنه استثار الآخرين كي ما يفكروا أنـهم يومـاً مـا قد يحصلون على حرياتهم . و هكذا — متابعة لفـوكو — اكتسب كلا من الـقـانـون كعنصر مـن عناصر الـدولـة و الحقـوق كأداة و نمط لفكرة " الحكوماتية " ، سلطة ذاتية معينة مـن التأثيرات الخارجية ، مثل تلك التي وثقـتها العلاقات الطبقية و أصبحت موصلات للسلطة بواسطة حقها الخاص ، و بالقانون كمعرفة ناتجة عـن الخـبرة — والـتي طـورت قواعدهـا المنهجية الذاتية — وفوق ذلك كله يأتي المبدأ العام أن تلك القواعد يجـب أن تطبـق بصـورة متناغمة و منسجمة مع الحقوق ككيانات معروفة لهـذه الخـبرة ، و هكـذا يتضمـن تكويـن حق الملكية ذاتاً فردية و حرية معينة كانت متوافرة للجميع في النظرية ، رغـم أن قلـة مـن

الأحرار رسمياً كانت في مكانة تسمح لها باستغلال آية منافع من تلك الحالـة الجديـدة ، و الدولة — بالتزامن مع ذلك — أبقت على الكثير من القيود على تلك الحرية .

و من هنا ، بعكس ما قاله لوك ، و من أجل الإعـادة ، لا الحقـوق و لا الحريـة وجدتـا " لا بالمعنى التحليلي و لا بالتاريخي " سابقتينً علـى السـلطة ، لكـن كلاهمـا نشـآ بواسطة / و بتشكيل من ، نمط جديد من الحياة الاجتماعية هو الرأسماليـة . و علـى آيـة حـال فأفكـار الحرية و الحقوق لم يسهما فقط في إنتاج الفئات الاجتماعيـة و إنشـاء الـذوات الفرديـة ، و إنما وفرتا — كذلك — اللغة التي مكنت تلك الفئات و هذه الذوات من القابلية للمناقشـة و المنافسة ، هكذا خرجت الحقوق للعيان . زيادة في ضيق ماركس بها (حيـث شـرح ذلـك في كتابه " نقد برنامج جوته ") ليس كوسيلة لمارسـة السلطة فقط و إنمـا كمكافـآت و أهـداف للرغبة ، أي يمكن القول ، أنها كجوائز قيمة تتيح توسيع أجواء الحريـة و تجلـب سـلطة الدولة إلى جانب الفائز ، و كجوائز محدودة نجد أنه لا قيمـة السـلطة الذاتيـة و لا القيمـة التبادلية تكونان بالضرورة نقيضاً لاستمرار اللامساواة التي هي مطلب أساسي — و نتيجـة أيضاً — لوجود النظام الرأسمالي ، وعلى سبيل الإجمال ، حيـث تطـور المفـهوم الاجتمـاعي للقانون و الحرية ، نجد النتيجـة قـدرة مـتزايدة ليـس علـى تقديـر بنـاء الحقـوق كنتـائج للتشكيل الطفري فقط و إنما لتمايزها المستقل كعناصر في عملية توليد السلطة .